

ارتفاع معدّل بطلالة خريجي الجامعات 5 مرات عن نظيره لدى الأميين وذوي المؤهلات دون المتوسطة ظاهرة للتفسير

سليمان عبد المنعم

لا يكف ملف التعليم وسوق العمل عن إثارة الجدل وطرح العديد من التساؤلات في مصر والعالم العربي. في هذا النقاش توجد رؤيتان الأولى تدعو إلى ترشيد أعداد الملتحقين به بما يستجيب لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. والثانية تطالب بالتوسع في التعليم الجامعي ورفع معدلات الالتحاق به. والمفارقة أن كل رؤية تستند إلى مجموعة من الإحصاءات والأرقام التي تدعمها.

دلالة الأرقام السابقة أن سياسات التصنيع في مصر وملاحقة حركة التقدم الاقتصادي العالمي تعتمد بالأساس على عمالة ذات تأهيل مهني جيد وتدريب مستمر لا ينقطع بأكثر مما تتطلب سياسة التحاق بالجامعات عشوائية وغير مدروسة وغير متكاملة مع أهداف التنمية واحتياجات سوق العمل، خصوصاً في ظل واقع تعليم الكم لا النوعية والجودة. يكفي أن نعرف أنه بالنسبة لخريجي كليات الحقوق والشريعة والقانون على سبيل المثال توجد فرصة عمل واحدة لكل ستة أو سبعة خريجين باعتبار أن عدد خريجي عام 2018 وفقاً لتقدير جهاز التهيئة والإحصاء بلغ 58 ألف خريج بينما لا يتجاوز احتياج سوق العمل القانوني سنوياً أكثر من 10 آلاف متخرج في أفضل الأحوال. والمثال قابل للتعميم في تخصصات أخرى غير القانون. والواقع أنه يصعب لبلد يسعى إلى التصنيع ومضاعفة حجم صادراته أن يعتمد على نظام تعليمي يختار فيه 8 من كل عشرة طلاب الدراسات الاجتماعية والنظرية مقابل 2 يقدمان على دراسة العلوم التطبيقية والبحثية (pure sciences) وفي الأحوال كافة فإن القياس على واقع الآخرين غير جائز لسببين أولهما أن المعدل المرتفع للالتحاق بالتعليم الجامعي في الدول الأخرى لم يكن أبداً على حساب الجودة التعليمية، وهو الأمر الذي يخالف واقع الحال في مصر والعالم العربي لأن تواضع إن لم يكن تدنى مستوى التعليم الجامعي إنما يرجع بالأساس إلى الزيادة الهائلة وغير المعقولة لأعداد الملتحقين بهذا التعليم. السبب الثاني أن قبول هذه الأعداد الكبيرة في جامعات الدول المتقدمة لم يمنحها من تطبيق المعايير والضوابط اللازمة لحسن توظيف وترشيد هذه الأعداد الكبيرة، وهو ما لا نجده أيضاً في بلادنا حيث لا وجود لمعايير أو ضوابط لتنظيم هذا النسل الجامعي المتزايد الذي لم يضمن لا تنقيفاً ولا اكتساباً حقيقياً لمهارات سوق العمل.



وحيث تبلغ نسبة البطالة 7.5% فإن معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي لا يزيد عن 36% بحسب تصريح وزير التعليم العالي المصري في سبتمبر 2021. ما نخلص إليه من هذه المقارنات ان ظاهرة البطالة وتشبع سوق العمل لم تدفع الدول المتقدمة إلى تقليل أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي. ومع ذلك فالأرقام السابقة قد تغيرت في الآونة الأخيرة حيث يلاحظ أن الكثير من دول العالم تراجع باستمرار سياساتها التعليمية. فكوريا الجنوبية إحدى أكبر اقتصادات العالم انخفض فيها معدل القبول في الجامعات من 90 لكل مائة نسمة في سن التعليم الجامعي إلى 80 لكل مائة في السنوات الأخيرة إثر مراجعات تمت لسياسة التوسع الهائل في القبول بالجامعات، وفي ألمانيا إحدى أكبر القلاع الصناعية في العالم يلتحق بالجامعات 53 شاباً فقط لكل مائة نسمة مقابل نظام لمدارس التكوين المهني هي الأوسع والأكثر تطوراً في العالم، وفي الهند الصاعدة صاحبة خامس أكبر اقتصاد عالمي بإجمالي ناتج محلي بلغ 2 تريليون و800 مليار دولار في 2018 لا يلتحق بالجامعات فيها سوى 27 فقط لكل مائة نسمة مقابل 35 لكل مائة نسمة في مصر. اليابان نفسها لا يتجاوز معدل القبول في الجامعات فيها 61 لكل مائة نسمة في سن التعليم الجامعي.

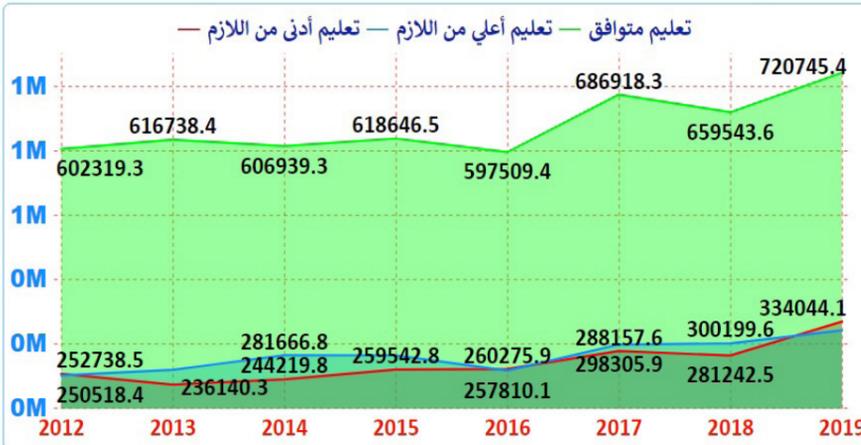
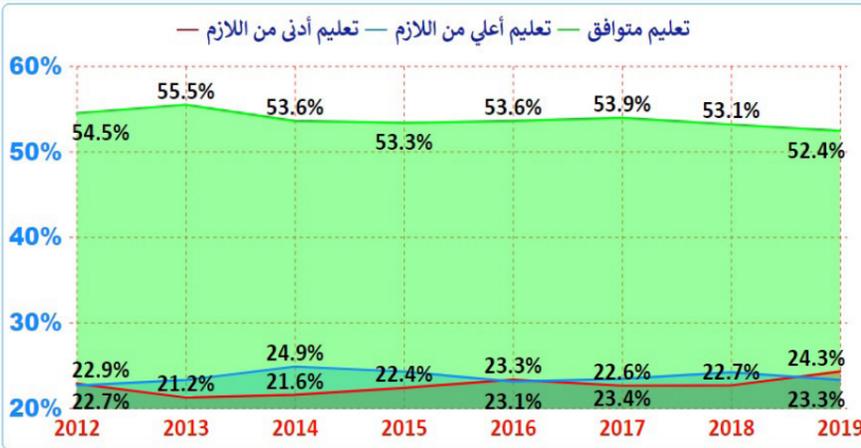
في مجال معين أو افتقاره لمهارات لا يوفرها التعليم الجامعي بوضعه الحالي في مجال آخر يعد مبرراً للحد من أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي؟ هناك مؤيدون ومعارضون. محك الاختلاف بين الرأيين هو نسبة البطالة المرتفعة في المجتمع المصري. للوهلة الأولى يبدو الرأي الأول محققاً بشأن ظاهرة البطالة وسياسة الالتحاق بالتعليم الجامعي. وتبلغ نسبة البطالة وفقاً لأحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء 7.5% خلال الربع الثالث من عام 2021. المقلق أن نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات تفوق بكثير نسبة البطالة لدى غيرهم، لكن المطالبين برفع معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي يرون أن كل دول العالم تعاني من بطالة خريجي التعليم الجامعي دون أن يدفعها هذا إلى الحد من فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي، ففي كوريا الجنوبية التي كانت تبلغ نسبة البطالة فيها منذ عدة سنوات 4% تضمن الدولة فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي لكل 90 من مائة شاب في سن التعليم. وفي فنلندا التي تبلغ نسبة البطالة فيها 6,5% تضمن الدولة فرص التعليم الجامعي لكل 91 من مائة شاب في سن التعليم. وفي إسبانيا التي تعاني من نسبة بطالة قدرها 8,7% وهي نسبة تقارب الرقم الرسمي المعلن في مصر فإن معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي هناك يبلغ 66%. أما في الحالة المصرية

وفقاً للرؤية الأولى من المفارقة أن نكتشف أن متوسط معدل البطالة لدى الأميين والحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط يبلغ 6.3% من مجموع العاطلين بينما يقفز إلى 31.4% لدى الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق الجامعي بحسب ما يستخلص من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. أما في بلد مثل بريطانيا فإن الوضع يبدو معكوساً حيث تقل نسبة البطالة لدى خريجي الدراسات العليا إلى 11.8% بينما ترتفع هذه النسبة إلى 29% تقريباً لخريجي التعليم قبل الجامعي. أما الرؤية الثانية فتنتقل من الاعتراض على تقييد سياسة الالتحاق بالتعليم الجامعي بحجة سوق العمل إذ ليس من العدل حرمان شاب من الالتحاق بكلية معينة لأن نقابة مهنية تطالب بتقليل أعداد الملتحقين بها لتشبع السوق. ويرى البعض في الحالة المصرية مثلاً أن سوق العمل يتجاوز الحدود الجغرافية لمصر وأن خريجي الجامعات لدينا مطلوبون أيضاً في سوق عمل دولي واسع (عربي وأوروبي) وهو بعد هام لا يمكن تجاهله لا سيما حين نعرف أن تحويلات المصريين في الخارج قد بلغت 24 مليار دولار في التسعة أشهر الأخيرة من عام 2021 وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري لتحتل مصر بذلك المرتبة 5 عالمياً في تحويلات العاملين بالخارج. يضاف إلى ذلك أن خريجي الجامعات الذين نطالب بالحد من أعدادهم اليوم يمكن أن يكونوا هم أنفسهم خالقي فرص عمل لغيرهم في المستقبل. وعلى أية حال يبقى السؤال مطروحاً في مصر وخارج مصر على حد سواء هل يمكن أن يكون ارتفاع البطالة لتشبع السوق مبرراً للحد من أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي؟ الواقع يؤكد أن البطالة موجودة في كل المجتمعات بنسب متفاوتة لكن ذلك لم يكن سبباً لأن تحد هذه المجتمعات من فرص التعليم الجامعي للشباب. هنا يبرز السؤال هل تشبع السوق

50.4% فقط من الوظائف عالمياً تتوافق فيها مستويات التعليم مع متطلبات الوظيفة

جمال محمد غيطاس

تطور مستوى التوافق وعدم التوافق بين تعليم الموظفين ووظائفهم بسوق العمل خلال الفترة من 2009 إلى 2019 بحسب المنهج المعياري والاحصائي بالنسبة المئوية والأعداد. مصدر البيانات منظمة العمل الدولية



الأدنى من وظائفهم بين 21.24% وهو أدنى معدل لها وسجلته في العام 2013، و24.29% وهو أعلى معدل لها وسجلته في العام 2019، وبلغ المتوسط العام لها خلال فترة الرصد 22.6%.

تقودنا الأرقام الكاشفة السابقة إلى القول بأن هناك خلافا كبيرا وواضحا في العلاقة بين التعليم وسوق العمل عالمياً، لأن التوافق والتناغم يحكمان حوالي نصف العلاقات البنائية القائمة بين الطرفين، والاختلاف والتناظر يحكمان النصف الآخر أو أقل قليلاً، ما يعني أن العالم في حاجة ماسة إلى تغيير النهج الحالي الذي تتبعه العديد من الدول والحكومات في التعامل مع قضايا التعليم وسوق العمل، والقائم على عدم الربط بصورة صحيحة وواقعية بين خطط التعليم، وخطط التنمية والتشغيل، إلى نهج يربط بين الاثنين على مستوى السياسات والإجراءات، وأن يكون الربط عميقاً وفعالاً، بحيث ينشئ علاقات سببية، سواء طردية أو عكسية، بين الحركة في نوعية وأعداد خريجي التعليم، والحركة في نوعية وأعداد فرص العمل.

وجود هذا الربط أمر ضروري، لأن غيابه ضار بالطرفين وبخطط التنمية معاً، وفي النهاية ليس من المنطق، وليس من مصلحة العالم أن يكون الاختلاف والتناظر هما الحالة السائدة بين نصف متعلميه ونصف وظائفه.

ثم هبطت إلى 21.2% في عام 2013، ثم عاودت الصعود في 2016 وبلغت 23.3%، ثم انخفضت إلى 22.7% في العام 2018، ووصلت إلى الذروة في العام الأخير 2019 وبلغت 24.3% من الوظائف، وبلغ المتوسط العام لها خلال فترة الرصد 23.8%.

وفي المسار الثاني الذي يربط بين تعليم الموظفين ومتطلبات الوظيفة التي يشغلونها، تبين أن حالة التوافق دارت حول النصف أو أعلى بقليل خلال فترة الرصد، حيث بدأت بـ 54.5% في العام 2012، وبلغت ذروتها في العام التالي 2013، وكانت 55.5%، ثم بعد ذلك تراجعت بين 5.3.3% و 53.9% خلال 2014 و 2018، ثم هبطت لأدنى مستوى لها في العام 2019 وبلغت 52.4%، وكان المتوسط العام لها خلال السنوات الثماني هو 53.7%.

أما حالة الموظفين ذوي المستويات التعليمية الأعلى من متطلبات وظائفهم، فتراوحت نسبتها بين 21.2%، وهو أدنى معدل لها وسجلته في العام 2013، و 24.9% وهو أعلى معدل لها، وسجلته في العام 2014، وانتهت في العام 2019 بنسبة قدرها 23.39%، بمتوسط عام خلال فترة الرصد بلغ 23.5% تراوحت نسبة الحالة الثالثة والأخيرة وهي الموظفين ذوي المستويات التعليمية

تدفع المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب والتأهيل عالمياً طوال الوقت، بملايين الخريجين الحاملين لمؤهلات ومهارات تعليمية وعلمية من مستويات مختلفة، وفي المقابل تعرض سوق العمل ملايين الوظائف التي تتطلب مستويات ونوعيات مختلفة من المستويات التعليمية، وفي هذا السياق تقول بيانات منظمة العمل الدولية أنه كمتوسط عام خلال الفترة من 2012 إلى 2019، كانت 50.4% فقط من الوظائف المتاحة بسوق العمل متوافقة مع التعليم المتاح من قبل المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب، أما الوظائف المتبقية التي تقدر بـ 49.6% فهي متنافرة، لأن مستويات التعليم إما أعلى منها أو أدنى منها، كما تبين أنه كمتوسط عام خلال الفترة نفسها كان 53.7% فقط من الموظفين، يملكون مستوى تعليمي يتوافق مع متطلبات الوظيفة التي يشغلونها، والنسبة الباقية من الموظفين التي تشكل 46.3% منهم، يملكون مستوى تعليمي متناظر، لأنه إما أدنى أو أعلى من متطلبات الوظيفة.



كشفت تحليلات البيانات الخاصة بالمسار الأول «التعليم والوظيفة»، أن حالة التوافق بين الطرفين، اتخذت اتجاهها هابطاً خلال الفترة من 2012 إلى 2019، وكان الهبوط طفيفاً في عمومها، حيث ظهرت حالة التوافق بين المستوى التعليمي ومتطلبات الوظائف في 48% من الوظائف المتاحة بسوق العمل في العام 2012، ثم بلغت أعلى معدلاتها في العام التالي 2013، حينما سجلت نسبة قدرها 52.6%، لتبدأ بعد ذلك مرحلة تذبذب طفيف استمرت حتى العام 2018، وتراوحت خلالها النسبة بين 52% و 50.8%، قبل أن تهبط إلى أدنى مستوياتها في العام 2019، مسجلة نسبة قدرها 46.8%، وبلغ المتوسط العام لها خلال فترة السنوات الثماني 50.4%.

قدمت حالة التعليم الأعلى من متطلبات الوظيفة نمطاً قريباً مما حدث في حالة التوافق، حيث مالت في عمومها إلى الهبوط الطفيف، المصحوب ببعض التذبذب، لكنها من حيث الحجم ظهرت في حوالي ربع الوظائف المتاحة بسوق العمل، وبدأت بـ 25.6% من الوظائف خلال عام 2012، ثم شهدت ارتفاعاً طفيفاً في العام التالي 2013، حينما ظهرت في 26.6% من الوظائف، ثم شهدت تراجعاً قليلاً في العام 2014، وسجلت 25.5% قبل أن تعاود الارتفاع الطفيف وتبلغ ذروتها في العام 2015، وتسجل 26.8%، وبعدها راحت تهبط بصورة متتالية، لتسجل في النهاية نسبة قدرها 23.8% في العام 2019، بمتوسط عام خلال فترة الرصد بلغ 25.7%.

اختلفت الحالة الثالثة وهي التعليم الأدنى من متطلبات الوظيفة، وكان مسارها العام هو الارتفاع الطفيف المصحوب بقدر قليل من التذبذب خلال السنوات الثماني التي شملها التحليل، فوفقاً للبيانات ظهرت حالة التعليم الأدنى من متطلبات الوظيفة في 22.9% من الوظائف في عام 2012،

عند النظر إلى العلاقة بين التعليم وسوق العمل، يلاحظ أن معظم التقارير والدراسات الخاصة بهذه القضية، قد درجت على تناولها بصورة منفصلة، فالبعض منها يركز على سوق العمل وتوزيعها الجغرافية والعمرية والوظيفية، وما تحتويه من تباينات تتعلق بالنمو في الوظائف، مقابل القوى العاملة المتاحة، للحصول على نسب العمالة والبطالة، وأنماط التشغيل وخلافه، والبعض الآخر يتناول قضايا التعليم، من حيث توزيع الخريجين على المستويات التعليمية المختلفة، كالتعليم المتوسط والفني وفوق المتوسط والجامعي وما بعد الجامعي، والتخصصات التعليمية المختلفة، وتفصيلات المؤهلات الدراسية.

من هنا حاول مركز جسور استجلاء العلاقة التفاعلية البنائية بين الطرفين، استناداً إلى البيانات الخام الضخمة المدرجة بقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية <https://ilostat.ilo.org/data> واستخلاص البيانات التي ترصد مستوى التوافق بين التعليم وسوق العمل عالمياً وتحليلها. تبين من التحليل أن البيانات ترصد الظاهرة من خلال مسارين، الأول يستكشف العلاقة بين متطلبات الوظائف المتاحة بسوق العمل، وطبيعة ومحتوى البرامج التعليمية والدراسية والتدريبية المطبقة في المؤسسات التعليمية والتدريبية، أو بعبارة أخرى العلاقة بين «التعليم والوظيفة»، والثاني يستكشف العلاقة بين المستويات التعليمية المختلفة لمن يشغلون الوظائف، ومتطلبات الوظائف التي يشغلونها من حيث المهارات والقدرات، أو بعبارة أخرى العلاقة بين «تعليم الموظفين والوظيفة». تضمن كل من المسارين ثلاث حالات، الحالة الأولى يتوافق فيها التعليم مع متطلبات الوظيفة، والثانية يكون فيها التعليم أعلى من متطلبات الوظيفة، والثالثة يكون فيها التعليم أدنى من متطلبات الوظيفة.

100 ألف درجة علمية "فوق جامعية" تُمنح للمصريين سنوياً!

■ محمود سلامة

ما يقرب من مليون درجة علمية فوق جامعية "دبلوم، ماجستير، دكتوراه" حصل عليها مصريون من الجامعات والأكاديميات المصرية والأجنبية في عقد واحد ما بين عامي 2009-2018، بحسب التهيئة والإحصاء (الكتاب الإحصائي السنوي-التعليم)، وهو ما متوسطه 100 ألف درجة علمية غلباً سنوياً.



1940 حتى 2021، أي ما يقارب 4 أضعاف أي من قاعدتي البيانات سالفتي الذكر التي تشمل الدول العربية جميعها، وفي فترة زمنية أقل 32 عاماً، بحسب قاعدة بيانات «اتحاد مكنتبات الجامعات المصرية»، أما ما قبل ذلك لم يتم أرشفته إلكترونياً وهو أحد العراقيل الأخرى التي تتخلل عملية الحصر وهي أن هناك رقماً لا زال مطموساً لا نعلمه لكونه ورقياً إلى الآن.

تحليل هذا الكم الكبير من البيانات المتعلقة بالرسائل والأطروحات على وجه الخصوص في دول العالم العربي يجيب بلا أدنى شك على التساؤل المتعلق بمدى تحقق النوعية في البحوث العربية، ليس هذا فحسب وإنما يبرز كذلك حجم الفجوة بين الشق الأكاديمي والواقع العملي، أو حقيقة الدور الذي يلعبه البحث العلمي في الارتقاء بالواقع المجتمعي من الناحية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية كذلك، كما تبدو أهمية هذه المعالجة من زاوية أخرى، في الحد من الفساد المرتبط بالبحث العلمي المعتمد على النسخ واللصق من رسائل أخرى، إذ من السهل بما كان تكشف هذا الأمر من خلال محركات البحث العادية على الإنترنت من ناحية فضلاً عن تيسير مهمة المطابقة باستخدام برامج الاقتباس من ناحية أخرى.

الفترة الزمنية المرصودة. ولعلّ المشروع الذي يعكف عليه منذ ثلاثة أعوام «مركز جسور للدراسات والاستشارات» وهو «مشروع الدليل العربي للبحوث الاجتماعية» ما يمكن أن يعتبر نواة لمنصة إلكترونية عربية تفاعلية لحركة البحث العلمي الأكاديمي بالنسبة لأطروحات الماجستير والدكتوراه، وربما غيرها مستقبلاً.

أما فيما يتعلق بالرقمنة فيكشف الواقع عن مدى ضحالة المحتوى الإلكتروني وتضاربه، فعلى سبيل المثال يتضمّن «دليل الفهرس العربي الموحد» عدد 128 ألفاً و566 رسالة وأطروحة متنوعة لكافة الدول العربية بداية من عام 1908 حتى 2021، ورغم ما يستهدفه الدليل من حصر الإنتاج الفكري العربي في قاعدة بيانات قياسية واحدة شأنه شأن بقية قواعد البيانات العربية إلا أن بيانات الرسائل العلمية لديه تتضاءل مقارنة ببيانات «دار المنظومة» في الفترة الزمنية ذاتها والتي بلغ عددها 146 ألفاً و773 رسالة وأطروحة في شتى المجالات لكافة الدول العربية، في المقابل تتبدى الفجوة بجلاء إذا ما علمنا أن عدد الرسائل التي نوقشت في مصر منفردة هو 571 ألفاً و854 رسالة وأطروحة في الفترة ما بين

الإسكندرية منحت كلياتها الـ 24 عدد 66 ألفاً و55 درجة، في المقابل حصد 14 ألفاً و803 باحثاً فقط على درجات علمية غلباً من جامعة الأزهر وهو عدد أقل بنسبة 83% مما منحه جامعة القاهرة وأقل من 77.5% مما منحه جامعة الإسكندرية رغم أن عدد كليات جامعة الأزهر 87 كلية أي ما يزيد على ضعفي جامعة القاهرة وأكثر من ضعفي جامعة الإسكندرية!

ظاهرة التضخم في منح الدرجات العلمية وبخاصة رسائل وأطروحات الماجستير والدكتوراه قد تكون إيجابية إذا كان التضخم نوعياً، وقد تكون عكس ذلك إذا كان تضخمها مجرد تضخماً عددياً، وبسمة النوعية في تلك البحوث ترتبط بأصالتها وجدّتها وتميّزها، فهل تتسم رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في العالم العربي بالأصالة أم يعترئها التكرار والنقل والاقتباس؟ هذا التساؤل جدّ خطير، إذ يعكس هوية التفكير العربية، وما إذا كان العقل العربي تكرارياً أم خلاقاً ومبتكراً، ولبحث حقيقة هذا الأمر يتعين بداية حصر كافة الرسائل التي نوقشت في فترة زمنية محددة وليكن في الـ 50 سنة الماضية، ثم رقمته في مرحلة ثانية لتتشكل لدينا قاعدة بيانات ثرية، أما المرحلة الثالثة فهي مخصصة للدراسة والتنقيب عن نسب الاقتباس ومدى التشابه في الفكرة والمضمون مقابل نسبة الأصالة والابتكار، إذ ربما تدهشنا الأرقام حينئذ وتكشف حقيقة غائبة تائهة بين حجم الرسائل التي أصبحت تناقش بشكل شبه يومي تقريباً.

لا تخلو هذه المهمة من عراقيل عدة في مراحلها الثلاث (الرصد، الرقمنة، التحليل)، لعل أهمها صعوبة التشبيك بين المؤسسات الجامعية في الدولة الواحدة، وبين الدول العربية فيما بينها، لحصر دقيق يشمل كافة الرسائل التي نوقشت في

يبدو أن هناك تضخماً مضطرباً بات جلياً في أعداد الحاصلين على هذه الدرجات العلمية الغلباً الثلاث. 47 ألفاً و 240 هو عدد تلك الدرجات التي مُنحت للمصريين في عام 2009، تضخمت هذه الأعداد بنسق تصاعدي في الـ 10 سنوات المرصودة لتتراوح الزيادة المضطربة بين 6 إلى 8 آلاف درجة تمنح سنوياً حتى بلغ عددها 68 ألفاً و465 درجة في 2012، قفزت تلك الأعداد في الثلاث سنوات اللاحقة أكثر من الضعف لتبلغ ذروتها في عام 2016 وتصل إلى 157 ألفاً و980 درجة، قبل أن تتراجع في العامين الأخيرين إلى أقل من 120 ألف درجة علمية، إلا أنها لا زالت تزيد على العام الأول في العقد محل الرصد بقرابة 4 أضعاف.

لم تتساو أعداد الدرجات العلمية فيما بينها من حيث النوع، فأكثرها كان من نصيب دبلومات الدراسات العليا والتي حصدتها 746 ألفاً و551 باحثاً، أما أقلها عدداً كان لدرجة الدكتوراه بمجموع 63 ألفاً و421 درجة، ثم درجة الماجستير التي تجاوز عددها 145 ألف درجة، الدرجتان العلميتان الأخيرتان (الماجستير والدكتوراه) أغلبها تمنح من خلال رسالة أو أطروحة تتسم بالأصالة ولكن في حقيقة الأمر لا توجد إحصائية لتوزيع هذا العدد من الرسائل والأطروحات على مجالات العلوم المختلفة سواء كانت علوم طبيعية أو علوم بحتة أو علوم اجتماعية، كما لا يتضح مدى مساهمة هذه الأطروحات العلمية في حركة التنمية والتقدم رغم أهمية البحث في هذه الجزئية. يظهر كذلك نوع من التباين فيما يتعلق بأعداد الدرجات العلمية الثلاث من حيث الجامعات، فجامعة القاهرة على سبيل المثال تحتوي على 29 كلية منحت 86 ألفاً و43 درجة في الـ 10 سنوات المرصودة، بينما جامعة

88.2% نسبة توظيف خريجي الدراسات العليا مقابل 71.3% لخريجي التعليم قبل الجامعي في بريطانيا

<https://explore-education-statistics.service.gov.uk>

ترجمة نهال زكي

المصدر: تقرير إحصاءات سوق العمل للخريجين (آخر تحديث سبتمبر 2021) الصادر عن وزارة التعليم البريطانية

جنه إسترليني لفتي الشابات والإناث في سن العمل على التوالي. وبالرغم من كون فئة الشابات هي الأقل دخلاً، إلا إن أجورهن كانت أكبر من الشباب الذكور العاملين في نفس القطاع (22000 جنيه إسترليني). في حين كان متوسط رواتب الذكور في سن العمل أعلى من متوسط رواتب الإناث في جميع الصناعات باستثناء فئة الشباب العاملين في التوزيع والفنادق والمطاعم.

معدلات توظيف الخريجين ذوي الإعاقة في سن العمل (16-64 سنة)
كانت نسبة توظيف الخريجين ذوي الإعاقة (73.4%) و(52%) للخريجين ذوي المهارات العالية، مقارنة بأقرانهم غير المعاقين وذوي المهارات العالية (88.4%) و(68.1%) على التوالي. وبلغ معدل الخريجين المعاقين الغير نشطين (22.4%) أكثر من ضعف معدل الخريجين غير المعاقين (8.4%).

معدلات توظيف الخريجين في سن العمل (16-64 سنة) طبقاً للعرق
أعلى معدل توظيف (86.8%) سجله الخريجون ذوي البشرة البيضاء وذوي المهارات العالية (67.0%). بينما أدنى معدلات للتوظيف والوظائف التي تتطلب مهارات عالية كانت بين الخريجين البريطانيين ذوي البشرة الداكنة أو الأفارقة أو الكاريبيين أو البريطانيين ذوي البشرة الداكنة - (81.2% و 53.2% على التوالي). وأظهرت معدلات فئة غير النشطين أقل تباين بين المجموعات العرقية - فقط 1.8 نقطة مئوية، سجل بينها الخريجين الآسيويين أو البريطانيين الآسيويين أقل معدل (9.9%).

وسجل الخريجون في المجموعات العرقية الأخرى أعلى معدل عدم نشاط (11.7%). أما أعلى معدل للبطالة فكان ضمن الخريجين ذوي البشرة الداكنة والأفارقة والكاريبيين أو البريطانيين ذوي البشرة الداكنة بواقع (8.6%)، أي أكثر من ضعف معدل الخريجين ذوي البشرة البيضاء الذين سجلوا أقل معدل (3.4%).

معدلات توظيف الخريجين في سن العمل (16-64 سنة) طبقاً لمستوي الدرجات
عام 2020، سجل الخريجون بالمستوي الثاني-الأعلى للدرجات (70%-60) والخريجون ذوو المهارات العالية معدلات توظيف أعلى قليلاً، ومعدلات أقل لغير النشطين عن نظرائهم الحاصلين على المستوي الأول من الدرجات (70% فأكثر). بينما كانت معدلات البطالة ضئيلة جداً، فقط 0.1 نقطة مئوية عبر المستويات المختلفة للدرجات.

يشير الشكل 3 إلى أن توظيف ذوي المهارات العالية لجميع المؤهلين للعمل (سواء خريجي المرحلة الجامعية الأولى، أو خريجي الدراسات العليا أو غير الخريجين) في فتي سن العمل والشباب سجل أعلى المعدلات، وهو ما يتوافق مع فكرة أن زيادة مهارات العاملين خلال حياتهم المهنية تساعدهم على التقدم في وظائف أكثر تقنية مع تقدمهم في السن.

أما الفرق المطلق بين معدلات توظيف ذوي المهارات العالية عبر الفئتين العمريتين فكان لصالح خريجي المرحلة الجامعية الأولى بواقع 7.9 نقطة مئوية. بينما كان الفرق صغير لخريجي الدراسات العليا بواقع 2.9 نقطة مئوية.

متوسط أجور الخريجين في سن العمل والشباب

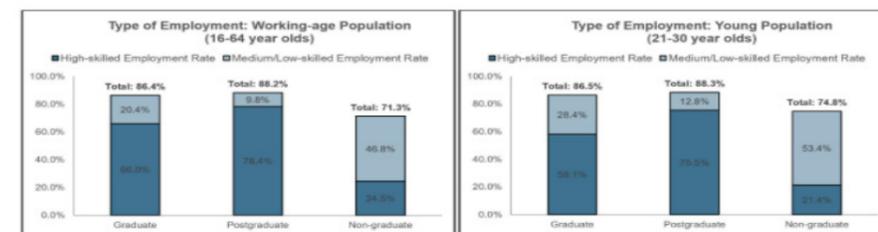
ضمن فئات الخريجين في سن العمل والشباب، كان لخريجي الدراسات العليا أعلى متوسط للأجور، ثم خريجي المرحلة الجامعية الأولى في المرتبة الثانية، وأخيراً غير الخريجين.

وقد تفاوت متوسط الأجور بين الفئتين العمريتين، حيث شهدنا نمواً في الدخل بغض النظر عن مؤهلاتهما. وكان التفاوت الأكبر لصالح خريجي الدراسات العليا (11000 جنيه إسترليني)، بينما قدرت الفجوات بين مجموعات الخريجين وغير الخريجين 7000 جنيه إسترليني و4000 جنيه إسترليني على التوالي.

متوسط الأجور طبقاً لقطاعات العمل
أعلى متوسط أجور كان للذكور في سن العمل العاملين في البنوك والتمويل (45000 جنيه إسترليني)، بينما حصل الشباب الذكور في مجال التصنيع على أعلى متوسط للأجور (35000 جنيه إسترليني).

أما بالنسبة للإناث، حصلت العاملات في النقل والاتصالات على أعلى متوسط للأجور في فئة سن العمل بلغ (35500 جنيه إسترليني) والشباب (28 ألف جنيه إسترليني). بينما في قطاع التوزيع والفنادق والمطاعم حصلن على أدنى متوسط للأجور بلغ (24000 جنيه إسترليني و26500

Type of Employment: Working-age and Young populations

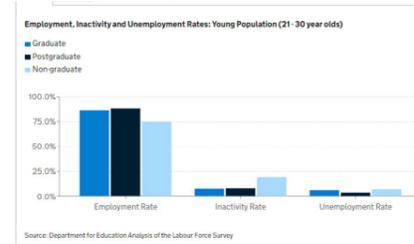


تغطي إحصاءات سوق العمل للخريجين (GLMS) بيانات خريجي المرحلة الجامعية الأولى وحاملي شهادات الدراسات العليا المقيمين في المملكة المتحدة مقارنة بأقرانهم غير الخريجين. كما يلخص بيانات التوظيف والدخل السنوي لخريجي المرحلة الجامعية الأولى وخريجي الدراسات العليا وغير الخريجين العاملين بدوام كامل خلال 2020. بالإضافة إلى بيانات التوظيف والدخل طبقاً لمعايير الفئة العمرية والجنس والعرق والإعاقة ومستوي الدرجات وقطاعات العمل، والمنطقة والحرف.

كما يقدم تحليلاً لتوظيف العاملين بدوام جزئي، يتم تقسيمه إلى فئات السكان في سن العمل (16 - 64 سنة) والشباب (21 - 30 سنة)، بالإضافة إلى بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة من 2007 إلى 2020، والتي تتيح تحديد وفهم الاتجاهات الرئيسية للإحصاءات بمرور الوقت. ونظرًا لأن النتائج المعروضة في التقرير تستند إلى بيانات مسح ربع سنوي، فهي تمثل تقديرات.



صارخة عبر المقاييس الثلاثة. بالنسبة لمعدلات عدم النشاط، سجل غير الخريجين أكثر من ضعف معدل كلا المجموعتين الأخرين، أي 1 من كل 4 من غير الخريجين تقريباً غير نشطين اقتصادياً. **معدلات التوظيف، عدم النشاط والبطالة للشباب من 21-30 سنة (شكل 2)**

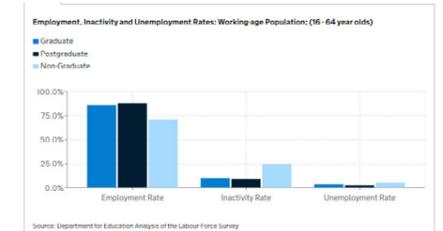


يوضح الشكل 2 أن الفارق بين فتي الشباب والسكان في سن العمل ضئيل بالنسبة لخريجي المرحلة الجامعية الأولى وخريجي الدراسات العليا، أما بالنسبة لغير الخريجين فهو أعلى بنسبة 3.5% في الفئة العمرية الأصغر.

ومعدلات الفئة غير النشطة أقل بجميع أعمار فئة الشباب مقارنة بالخريجين في سن العمل. وعلى العكس، فإن معدل البطالة أعلى بجميع أعمار فئة الشباب، مما يشير إلى استبعاد غير طوعي من القوى العاملة بقدر أعلى. **توظيف الخريجين في سن العمل والشباب (شكل 3)**

أما تعريف «الخريجون» فهم الأشخاص الحاصلون على أعلى مؤهل على مستوى البكالوريوس؛ و«خريجو الدراسات العليا» هم الحاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه؛ و«غير الخريجين» هم الذين تقل مؤهلاتهم عن المستوى الجامعي، أي المؤهل الوطني المستوى 5 أو أقل. منذ إصدار GLMS الأخير في مايو 2019، واجه الاقتصاد الكلي في المملكة المتحدة صدمة كبيرة بسبب جائحة كورونا التي عطلت النشاط التجاري في العديد من قطاعات الاقتصاد البريطاني، ولا يوجد تقدير مؤكد حول المدة التي سيستغرقها اقتصاد المملكة للعودة إلى حالته الطبيعية، حيث تبدأ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء في التبدد.

معدلات التوظيف، الفئة غير النشطة، والبطالة لسكان في سن العمل من 16-64 سنة (شكل 1)



خلال عام 2020، كانت معدلات التوظيف والبطالة والفئة غير النشطة بين خريجي المرحلة الجامعية الأولى وخريجي الدراسات العليا متشابهة إلى حد كبير، تصدرها خريجو الدراسات العليا من حيث معدلات التوظيف الأعلى، ومعدلات البطالة وعدم النشاط الأقل.

أما معدلات توظيف غير الخريجين فكانت مختلفة إلى حد كبير، مع وجود تفاوتات